

Al-Turath Al-Adabi



ISSN (P): 3005-7426, ISSN (E): 3005-7434

Vol: 01, Issue: 02 (July-Dec 2023)

<https://alturath.numl.edu.pk/index.php/alturath>

DOI: <https://doi.org/10.52015/al-turathal-adabi.v1i2.20>



Received: Nov, 10, 2023 | Accepted: Dec 20, 2023 | Available Online: Dec 30, 2023

فعل الأمر في ضوء اللسانيات الحاسوبية

Imperative Verb in The Light of Computational Linguistics

الدكتورة أحلام عامر الزبن

رئيسة قسم العلوم الإنسانية

الأكاديمية الأمريكية الأردنية، الزرقاء، الأردن

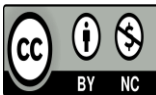
Dr. Ahlam Amir Alzaben

Head of the Humanities Department

American Academy Jordan, Zarqa, Jordan

Abstract:

The present paper investigates the imperative verb in Arabic through the analytical framework of computational linguistics, aiming to move beyond traditional grammatical description toward a systematic, specification-based model of language. The study employs a computational-analytical approach, combining descriptive linguistics with computational modeling. It involves data-driven analysis of Arabic imperative verb structures—both trilateral unaugmented and augmented forms—and examines their morphological, phonological, syntactic, and semantic dimensions. Findings indicate that computational linguistics provides a robust foundation for redefining Arabic grammatical



Al-Turath Al-Adabi, Department of Arabic, NUML, Islamabad,
This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/).

structures with precision and scalability. The study successfully formulates a computational model that not only specifies the structure of the imperative verb but also highlights ambiguities and complexities inherent in Arabic morphology and syntax. Future research should extend this computational modeling to other grammatical categories in Arabic to build a more comprehensive digital linguistic framework.

Keyword: Computational Linguistics, Arabic Grammar, Imperative Verb, Morphology, Syntax, Linguistic Modeling, Mathematical Database.

ملخص الدراسة:

تتطلع هذه الدراسة إلى جعل اللسانيات الحاسوبية قابلاً يعيد تشكيل النحو العربي عامة، وفعل الأمر خاصة، في محاولة تتعدى الوصف المتعارف عليه عند الإدراك البشري المعرفي إلى توصيف يُقارب مضامين اللغة، متخذةً من فعل الأمر نموذجاً تُقدّم عن طريقه نظرة جديدة للنحو العربي في ضوء اللسانيات الحاسوبية، متعديةً الوصف إلى التوصيف.

وينبثق الهدف المرجو من الدراسة إلى توجيه الوصف المتعارف عليه للنحو العربي بما يستلزم من تأطير اللغة بأطر حاسوبية، وعرض ما يواجهه هذه الأطر من إشكاليات ووصفها، وتقعيد بيانات تصدر تلقائياً عما يجول في كُنهه وعي ابن اللغة، ابتداءً من تعرف أقسام الكلمة ومحدداتها، وصولاً إلى تحديد فعل الأمر - النموذج المطروح في الدراسة -، متجاوزاً ما يتطلبه التوصيف الحاسوبي من الالتفات إلى المسائل اللغوية التي تتلاقى مع النموذج المطروح - صوتاً، صرفاً، ونحواً، ودلالةً.

وتتلخص محاور البحث بما يأتي:

- ١- التعريف بعلم اللسانيات الحاسوبية، والوصف والتوصيف.
 - ٢- توصيف فعل الأمر من حيث: التجرد والزيادة بعرض: فعل الأمر الثلاثي المجرد، الصحيح والمعتل.
 - ٣- توصيف بناء فعل الأمر حاسوبياً.
 - ٤- اللبس والإشكاليات في توصيف فعل الأمر.
- وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها:

- الغرض من الدراسة وضع قاعدة عامة يمكن الارتكاز عليها لإتمام مشروع متكامل يهدف لتوصيف النحو عامة، ويمكن لمن جاء لاحقاً بناء قواعده على ما قد وصّف.
 - الاهتمام باللسانيات الحاسوبية وحوسبة اللغة العربية بما يساعد على ترقية اللغة العربية وإسهامها في تحقيق مجتمع المعرفة، وتحديد مشروعات بحثية في هذا المجال.
 - طموح الدراسة في تقديم نموذج يصلح أن يكون نواة لتوصيف أبواب النحو الأخرى، ويقتضي هذا العمل النظر في كتب النحو، لاستقصاء الصورة الكلية لفعل الأمر وتشعباته الدقيقة.
 - إيجاد قاعدة بيانات لغوية رياضية بغرض تنفيذ اللغة حاسوبياً، أملاً في تزويد الحاسوب بملكّة أقرب ما تكون للحدس اللغوي لدى ابن اللغة، وصولاً لبثّ قدرة حاسوبية تميّز بين الخطأ والصواب، والجائز وغير الجائز في اللغة.
- تعدّ اللغة -أيّاً كانت- أساس العلوم المتباينة -أدبية وعلمية-، فهي الطريقة الوحيدة في التعبير عن مُدركات التفكير العقليّ، والمسئولة عن نقل ما يدور في أجواء العقل البشريّ وترجمته

على أرض الواقع، وأدى هذا إلى إيجاد حقول في الدراسات اللغوية المتعددة عامّة، والدراسات اللسانية خاصّة.

أما علم الحاسوب فساهم بدور تطبيقيّ، حيث شكّلت اللغة المادّة النظريّة، واتّخذ الحاسوب قالباً يحيط باللغة ويؤطر منهاج عرضها، وبهذا تبلّرت اللسانيّات الحاسوبية (Computational Linguistics).

فالسانيّات الحاسوبية تقف على الأعراف بين اللسانيّات وعلم الحاسوب "المعنيّ" بحوسبة الملكة اللغوية"، وهو وليد العلوم المعرفية والإدراكية، كما هو جزء من علم الذكاء الصناعيّ، ويهدف إلى دراسة الجوانب الحاسوبية لمقدرة الإنسان اللغوية، ووضع نماذج حاسوبية لإدراكه.

ويهدف اللسانيّون الحاسوبيون في دراسة حوسبة اللغة إلى هدفين حدّودا مساهمهما وفق تطّعاتهم، وأقاموا على إثرهما مناهجهم، وهما: محاكاة التفكير الإنسانيّ (Simulation)، ومحاكاة الأداء البشريّ (Emulation).

ففي محاكاة التفكير الإنسانيّ، مثّلت اللغات وأساليب معالجتها إطاراً بارزاً في الحاسوب منذ بداية نشأته، وتتابع المحاولات لتجسيد اللغات من هيئتها الوصفية إلى هيئة علمية دقيقة يمكن برمجتها حاسوبياً، لهذا طُلب من الحاسوب محاكاة أساليب التفكير الإنسانيّ للتمكّن من تحليل اللغات ومعالجتها، وبهذا صدحت العلاقة المتوطّدة بين اللغة والحاسوب في علم اللسانيّات الحاسوبية، وانقسمت مكّونات هذا العلم قسمين متكاملين: نظريّ وتطبيقيّ.

يدرس القسم النظريّ- اللسانيّات الحاسوبية النظريّة- التّطريّات الصوريّة للمعرفة اللغوية التي يحتاجها الإنسان لإنتاج اللغة وفهمها، كما يدرس طريقة عمل الدماغ الإلكترونيّ لحلّ الإشكاليات اللغوية.

وتُطوّر اللسانيّات الحاسوبية نماذج صوريّة تشمل وجوه الملكة اللغويّة الإنسانيّة وترجمها إلى برامج حاسوبية، حيث تشكّل هذه البرامج قاعدة لتقويم النظريّات وتطويرها. ومن هنا، يبرز القسم التطبيقيّ الذي يُعنى بالنتائج العمليّة "لنمذجة الاستعمال الإنسانيّ للغة" من أجل بناء نظام حاسوبيّ متكامل يعمل على فهم اللغة الإنسانيّة وإنتاجها مثلما يتحقق في العقل.

وبالعودة إلى واقع برامج اللسانيّات الحاسوبية يُشفّ عن بُعدها في بلوغ محاكاة التفكير الإنسانيّ، لعدم توافر نموذج مثاليّ متكامل من التّواحي الإدراكيّة والنفسيّة، رغم كلّ المحاولات المبذولة لتخطّي هذه المشكلة عن طريق تجزئتها، فالمدرّكات البشريّة تتألّف من أجزاء عدّة من اللغويّات الإدراكيّة (Cognitive Linguistics) وعلم النفس (Psychology) والدّكاء الصنّاعيّ (Artificial Intelligence) وعلم الحياة (Biology)، وجميعها تصبّ في الكيفيّة التي يعمل بها الإدراك الإنسانيّ حديثاً للتوصّل إلى ذاك النموذج الحاسوبيّ الأمثل القادر على محاكاة التفكير الإنسانيّ.

وفي محاكاة الأداء البشريّ هدّفت اللسانيّون الحاسوبيون في هذا المسار "إيجاد آلة تحاكي الكائن البشريّ"، وقياس مقدّرتها على القيام بمهامّ محدّدة تنشأ تلقائيّاً في أثناء عمليّة استيعاب اللغة، ومن ثمّ إعادة إنتاجها. وهي مسألة بعيدة المنال، لأنّ اللغة عمليّة متبادلة منتجة من قِبَل المتكلّم، ومستقبلة من قِبَل المتلقّي، فالأوّل يقوم بدور الاستيعاب، ومن ثمّ إعادة الإنتاج، بحيثُ يشكّلان عمليّة التّخاطب.

وعمليّة التّخاطب لا تتوقّف على معرفة اللغة ومعطياتها من مفرداتٍ وتراكيبٍ وأصواتٍ، بل تتعدّها إلى المعرفة الثقافيّة والاجتماعيّة والمقدرة على الفهم والاستيعاب والاستنتاج من المحيط الحيّاتيّ المعيش. وعليه، فمحاكاة الأداء البشريّ ليس باليسير تحقيّقها، فالأمر يتطلّب توقّفاً لحصر متوسّط ما قد يحويه عقلٌ بشريّ من قدراتٍ وخبراتٍ

على استعمال اللّغة في شتىّ المواقعِ والمناسباتِ الاجتماعيّة المتباينة، وإيجاد بديل قادر على استيعاب اللّغة وإنتاجها.

لذا، عمل الباحثون على وضع نماذج حاسوبية تهتمُّ بمجالات لغوية محدّدة (specific modules)، فتركزت الدراسات على الجانب اللّغويّ، وقُسم إلى: الصّوتيات (Phonetics)، والصّرف (Inflection Morphology)، والنّحو (Syntax)، والاستعمال اللّغويّ (Linguistic Use).

وهذه الدراسة تعكس التعالق بين المستويين النحوي والصرفي، فتتمثل في نموذج تطبيقي بتوصيف فعل الأمر في ضوء اللسانيات الحاسوبية، باعتباره جزءاً أصيلاً في باب أقسام الكلمة من جهة، وباب البناء من جهة أخرى، بالإضافة إلى عرض أوزان فعل الأمر الثلاثي، مجردة، صحيحة ومعتلة، بغرض الوصول إلى فعل الأمر من جانب صرفي ونحوي، إضافة للترباط بين الأنظمة اللغوية كافة.

ويتبنى البحث اتجاه توصيف الكفاية اللغوية التي يصدر عنها ابن اللغة في فهم أقسام الكلمة ومنها الأفعال، والأمر خاصة. كما تطمح أن تقدم نموذجاً تكميلياً لتوصيف أبواب النحو الأخرى، وحافزاً للمشتغلين باللسانيات من الحاسوبيين لمعاوضة التوصيف اللّغوي، كي تتكامل الجهود في مشروع حوسبة اللغة العربية.

كيفية التوصيف:

تبدأ عمليّة التوصيف بإيداع الحاسوب القواعد والأساسيات الابتدائية التي يختزنها العقل الإنسانيُّ بهدف الوصول إلى الكفاية اللّغوية، ويُقام ذلك عن طريق عرضٍ منهجيّ قادرٍ على استقراء القواعد وتفصيلها وفقاً لمستويات اللّغة المتفاوتة، الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية، والدلالية.

فلتوصيفِ الجملةِ الفعليةِ يتوجَّبُ توصيفُ أركانِ الجملةِ مِنَ الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ بهِ والمفاعيلِ المختلفةِ، ومن ثمَّ الوقوفُ على توصيفِ الفعلِ مبنياً للمعلومِ أو المجهولِ، وعلامةِ إعرابهِ أو بنائه، وتوصيفه من ناحيةٍ صرفيةٍ ثلاثياً أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً، صحيحاً أو معتللاً، وغيرها. وهكذا يتمُّ توصيفُ الجانبِ الصرِّيِّ والنَّحويِّ والدَّلاليِّ⁽¹⁾.

الحدس:

هو تلمسُ صلةٍ ما هو كائنٌ بما ينبغي أن يكونَ، والحاسوبُ يعلمك بما أقيمتُ عليهِ برأجهُ من غيرِ إحساسٍ ولا شعورٍ، فهو يدفعُ بما يدفعُ بهِ إليه، فليسَ متوقَّعاً أن يكونَ الحاسوبُ قادراً على تقديرِ الأمورِ حيثُ يضعُ كلَّ أمرٍ في نصابهِ إلا بمقتضى حدودِ البرمجةِ⁽²⁾.

فمثلاً (انتصر) من غيرِ سياقٍ لا يمكنُ تمييزها لدى الحاسوبِ وحتى لدى الفارئِ أهَيَ فعلٌ أمرٌ أم فعلٌ ماضٍ، والحلُّ بتمييزِ كلِّ كلمةٍ بضوابطها البنائيةِ، وهي هنا الحركاتُ الفاصلةُ بينَ الفعلينِ إن لم تردِ الكلمةُ في سياقٍ يحدِّدُ هويَّتها.

والحدسُ الحاسوبيُّ مرهَنٌ بثلاثةِ ضوابطٍ، هي:

١- الضَّابطُ الإملائيُّ، مثل: نصر، ونسر.

٢- الضَّابطُ الصَّرِّيُّ، مثل: انتَصَرَ، وانتَصِرَ.

٣- الضَّابطُ النَّحويُّ: ويكونُ ذلكَ بتغييرِ حركةِ الكلمةِ المعربةِ رفعاً ونصباً وجراً⁽³⁾.

إشكاليات حوسبة اللغة:

مع ما وصلت إليه حوسبة اللغة من تقدُّمٍ معرفيٍّ كبيرٍ، مازالت هناك إشكالياتٌ تُصادفُ، ومصاعبٌ تُواجهُ، على الصَّعديينِ اللُّغويِّ والحاسوبيِّ، لكن بدرجاتٍ متباينة، تعود إلى علاقة اللغة المحوسبة بالإنجليزية قريباً وبعيداً؛ لأن الحاسوب مصمَّم في الأصل ضمن قواعدها. ولأنَّ اللغتين - العربية والإنجليزية - متفاوتتا البناء والتَّركيب، مما أدَّى "إلى ظهور كثير من العقبات الفنيَّة في تعريب الحواسيب"⁽⁴⁾، ومع كلِّ الأساسيات والقواعد الكليَّة التي تتفق عليها اللغات عاقبة، إلا أنَّ هذه الأساسيات المجردة "لا تسمح بالتطبيق المباشر على الحاسوب دون

المهبط إلى مستويات أقل تجريداً وأكثر تفصيلاً وتخصيصاً⁽⁵⁾، وهما- أي التفصيل والتجريد- هدف اللغويين والمحوسبين (لسانتي الحاسوب) على السواء، فينطوي مطلب التفصيل والتجريد على مصاعب وإشكاليات جمة تُنشئها اللغة- هدف الحوسبة- ومستوى ملاءمتها للنظام الحاسوبي، فتنصب على هذا الأساس إشكاليات الحوسبة واللغة في بوتقة واحدة.

ونظراً لما للعربية من ميزات لغوية ديناميكية تُغني حصيلتها الإنتاجية، فإن هذه الميزات تتعدى النظام اللغوي وتتجاوزه لما يُشكل في توصيفه عملياً. فمن جهة كون اللغة العربية لغة اشتقاقية تنمي المعجم اللغوي وتمثله للحوسبة، إلا أنّ هذا الفيض المعجمي بحاجة لقواعد تقيده وحدود تؤطره خاصة في توصيف معجم لغوي شامل. كما تمتاز اللغة العربية بمستوى صرفي يخضع لقواعد عامة تنظم فروعها في الظاهر، لكن هناك مشوبات من الاشتقاقات الكثيرة والحالات الشاذة المتفرعة التي تتعدى قواعد المستوى الصرفي وتحتاج إلى ضبط وحصر تعوق أطراد هذا المستوى. بالإضافة إلى خضوع اللغة العربية لمستوى نحوي مرن ومقعد ييسر ضبط اللغة ويثري تراكيبيها⁽⁶⁾. إلا أنّ المستوى المحدد بقواعده يتجاوز أطر هذه القواعد ولا يقف عند حدودها مما يحتاج إلى تفصيلات دقيقة لا تقف عند متطلّبات ابن اللغة، فهي وليدة حدسه، مما يضطر لتوصيفها لأهداف الحوسبة بأبسط صورها.

من هنا، تتجاوز ميزات اللغة العربية المتعددة إلى إشكاليات متفاوتة على صعيد المستويات المؤطرة لحوسبتها- لسانية وحاسوبية وعمامة-، أعرض بعضها باقتضاب.

أولاً: الإشكاليات اللسانية:

نبعت الإشكاليات اللسانية من التفاوت القائم بين وصف اللغة قديماً ووصفاً تقليدياً، وتوصيفها في بنيات لغوية حديثة. فعلى الرغم مما قدّمه علماء اللغة الأوائل في دراسة اللغة من محاولات لضبطها وتقيدها وتبويبها للكشف عن نظام لغوي متكامل، فإنّ ما قاموا به غير كافٍ للتعامل العملي مع الظاهرة اللغوية، ذلك التعامل الذي يأخذ اللغة بوصفها ظاهرة⁽⁷⁾.

فالحاسوب آلة تتطلب توصيفاً دقيقاً متكاملًا لجزئيات اللّغة "مما يستوجب الكشف عن دقائق بنية اللّغة والإحاطة التامة بمفرداتها"⁽⁸⁾. وهنا يتبدى البؤن بين الوصف التقليديّ للّغة عند القدماء والتوصيف الدقيق الذي تتطلبه حاجات حوسبة اللّغة حديثاً.

أما بالنسبة للّسانيات الحديثة، فهي بحاجة لإعادة تنظيمها لتطبيقها بنجاح على اللّغة العربيّة، فقد أُقيمت هذه الدّراسات عليها حسب لغات تختلف في تركيبها وأنظمتها عن العربيّة، حيث تفتقر تلك اللّغات للمباني الصّرفيّة والمفاهيم الاشتقاقية التي تحفل بها العربيّة، كالإنجليزية التي تبني أساس نظريّاتها على المفاهيم التحوّية، ناهيك عن العلاقة الوطيدة بين علمي الصّرف والتحو في العربيّة، "ومن المؤكّد أنّ هذه النّظم تحتاج تغييرات جذريّة لتطويعها لمطالب المعالجة الآليّة العربيّة"⁽⁹⁾.

ثانياً: الإشكاليّات الحاسوبية:

تعود الإشكاليّات الحاسوبية إلى محدودية فهم المعالجة الآليّة لدى المتخصّصين "لتعريب الحواسيب الذي لا يتجاوز القدرة على إدخال الحروف العربيّة من لوحة المفاتيح وطبعها على الورق، أو إظهارها على شاشة عرض الوحدة الطرفيّة"⁽¹⁰⁾، إلى جانب تلك المساحة الفاصلة بين النصّ اللّغويّ والحوسب⁽¹¹⁾، بسبب التّطور السّريع لعلم الحاسوب، وتواضع الدّراسات اللّغويّة العربيّة في علم اللّسانيّات، إضافة لكون علمي اللّسانيّات الحاسوبية والحاسوب غربيّة المنشأ.

وزيادة على القصور الذي تواجهه الدّراسات والأبحاث، يرجع هذا القصور لسطحيّتها نظر إعدادها من جانب الحاسوبيّين وحدهم، بالتالي يهدفون في أبحاثهم للشّموليّة والكلّيّة من دون تحديد ظواهر لغويّة بعينها، واعتمادهم على عرض المطرّد المقعد مع إهمال الوقوف على الظواهر الشّاذة، كما يجلّ اعتمادهم على النّصوص المشكولة وإهمال النّصوص غير المشكولة التي تشغل نصيب الأسد من مقتنيات اللّغة. ويذكر قصور الباحثين في فهم المستوى التحليليّ دون التّوليديّ، متعدّين الغرض الأساسيّ من التّوصيف. فالتّحليل أضحي عمليّة معاكسة للتّوليد.

واللغوي بدوره يشارك المحوسب في تفسير النظام اللغوي المتداخل وتقديمه بما يصلح للحوسبة، وحرّي بالمحوسب أيضاً أن يتعدى سطحية المعرفة اللغوية ليتلمس وضع الإشكاليات التوضيحية، ليتعاون كلاهما على نجاح مهمة الحوسبة.

ثالثاً: إشكاليات عامة:

كل ما تُوصّل إليه في دراسة اللسانيات الحاسوبية جهود متناثرة، على المستوى الفردي والجماعي (المنظمي المؤسسي)، إضافة إلى محدودية الأبحاث والدراسات عدداً وعتداً، وانحصار انتشارها؛ بالتالي محدودية تكاملها وتآلف معديها وتعاونهم، فهي لا تتعدى بعض ندوات ومؤتمرات⁽¹²⁾.

مفهوم الأمر لغة واصطلاحاً:

الأمر لغة:

أَمْرٌ، يَأْمُرُ، أَمْرًا، وَالْأَمْرُ وَاحِدُ الْأُمُورِ، يُقَالُ: (أَمَرْتُ فُلَانًا مُسْتَقِيمًا وَأَمَرْتُهُ مُسْتَقِيمَةً)⁽¹³⁾، وجاء في كتاب "التعريفات": (الْأَمْرُ قَوْلُ الْقَائِلِ لِمَنْ دُونَهُ: افْعَلْ)⁽¹⁴⁾، ومنه الأمر الاعتباري الذي لا وجود له إلا في عقل المعتبر، والأمر الحاضر وهو ما يطلب به الفعل من الفاعل الحاضر، والأمر بالمعروف وهو الإرشاد إلى المرشد المنجية⁽¹⁵⁾، ويقال: له عليّ أَمْرَةٌ مُطَاعَةٌ بالفتح للمرة منه، أي: (لَهُ عَلَيَّ أَمْرَةٌ أُطِيعُهُ فِيهَا)⁽¹⁶⁾، كما يُقَالُ: أَمَرَهُ اللَّهُ وَأَمْرُهُ كَنَصَرُهُ⁽¹⁷⁾. والأمر ضد النهي⁽¹⁸⁾.

والأمر في اللغة يحمل رغبة الأمر في استجابة المأمور لشيء ما سواء أفعلاً كان أم قولاً، فيقال: أمرت فلاناً أمره أي: أمرته بما ينبغي له من الخير، يقول بشر بن سلوة⁽¹⁹⁾:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ أَخَاكَ عَمْرًا أَمْرَهُ فَعَصَى وَضَيَّعَهُ بِذَاتِ الْعُجْرَمِ

ويقول دريد⁽²⁰⁾:

أَمْرُهُمْ أَمْرِي بِمَنْعَرَجِ اللَّوَى فَلَمْ يَسْتَبِينُوا النَّصْحَ إِلَّا ضُحَى الْغَدِ

أي: ما ينبغي لي أن أقوله. ويقال: أمر أي عجب، وأبى أن يأتمر: أي استبد ولم يمتثل، وتأمر القوم وأتمروا مثل تشاوروا واشتوروا⁽²¹⁾، فقد يحمل الأمر لغةً معنى المشورة؛ إذ يقال: مرني بمعنى أشر عليّ. ويوصف المستشير بذلك فيقال، رجل إمرة أي: يقول لكل أحد مرني بأمرك⁽²²⁾. وقد يعني الإمارة؛ فيقال: أمر علينا فلاناً فنعم المؤمّر، وتأمر علينا فحسنت إمرته⁽²³⁾.

ويرى السيوطي أنه يشترط للأمر شرطان؛ أولهما إفهام الطلب، والثاني قبول ياء المخاطبة، فإن أفهم الطلب ولم يقبل الياء المذكورة فهو اسم فعل⁽²⁴⁾.

الأمر اصطلاحاً:

ينقل الأمر من المعنى الوضعي إلى المعنى الاصطلاحي مرتبطاً بدلالاته المختلفة في طرق الكلام، وتأثيراته في مقامات الخطاب بمنحٍ مخصوصة، يقول "السكاكي": "والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها- أعني استعمال لينزل وانزل ونزال وصه على سبيل الاستعلاء"⁽²⁵⁾، وهو عند "العلوي": "صيغة تستدعي الفعل أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء"⁽²⁶⁾، ويشترط في هذه الصيغة عند النحويين شرطان؛ أولهما قبول نون التوكيد، وثانيهما الدلالة على الأمر بصيغته، نحو: "اضربن واخرجن"، فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، كما ورد في الألفية:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل⁽²⁷⁾

وهو عند "السيوطي": "طلب فعل غير كف، وصيغته افعل وليفعل وهي حقيقة في الإيجاب نحو: أقيموا الصلاة، فليصلوا معك"⁽²⁸⁾، وينبه "السيوطي" إلى أن الأمر بهذه الصيغة حقيقة في الإيجاب ليلحق بالمجاز ما كان منه لأغراض أخرى.

ويجعل صاحب "المعاني الثانية" للأمر معنيين؛ فالأول ما جاء لطلب الفعل استعلاءً لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة، أما الآخر فهو ما تومئ إليه صيغة الأمر باندراجها في تركيب أو نظم⁽²⁹⁾.

ويعد المعنى الأول هو المعنى الأصلي للأمر، وهو ما دارت حوله رحى الدراسات البلاغية قديماً وحديثاً غير غافلة عن خروجه إلى معانٍ أخرى غير أصلية⁽³⁰⁾. ويضيف بعض المحدثين على شريطة الاستعلاء في الأمر وجود الإلزام، وهو ربما يعني الوجوب أو الإيجاب اللذين تحدث عنهما البلاغيون المتقدمون⁽³¹⁾، ويجعله بعض الأصوليين صورة من صور الخاص في القرآن الكريم إذا اقترن بصيغته الموضوعية له في اللغة⁽³²⁾.

ويلحظ أحد الباحثين في حد الأمر شيئين؛ الأول: أن الاستعلاء يدل على علو الأمر، وهو ليس بشرط، بل شرطه عدّ الأمر نفسه عاليًا سواء أعلى في الواقع أم لا. والثاني أن الأمر حقيقة في القول المخصوص باتفاق العلماء والجمهور على أن الأمر مجاز في الفعل⁽³³⁾. ومجازية الأمر هنا تكون من باب إطلاق السبب على المسبب، كما في قوله تعالى: "وما أمر فرعون برشيد"⁽³⁴⁾ أي: وما فعله برشيد. أما وجوب الاستعلاء في الأمر فقد اختلف حوله حيث "يرى (بعضهم) أنه يستعمل في الوجوب، وأن المراد به الإلزام والتكليف، وبعضهم يرى أنه للندب، وآخرون يرون أنه يستعمل في معنى يشمل الوجوب والندب، وهو الطلب على جهة الاستعلاء، ويرى آخرون أنه من الألفاظ المشتركة بين الوجوب والندب فقط، أو بين الوجوب والندب والإباحة"⁽³⁵⁾ إلا أنه - أي الأمر - على الرغم من هذه الاختلافات في الوقوف على ماهيته واستنباط دلالاته يبقى مقترناً بسمات أربع هي: الحصول، والاستعلاء، والتكليف الذي يتضمنه الطلب، ووقوعه من الأعلى إلى الأدنى⁽³⁶⁾. وبهذه السمات الأربع يتحدد مفهوم الأمر اصطلاحاً فيما وُضع له في كلام العرب، وما تعكسه شواهد الكلم ومقامات الخطاب.

توصيف فعل الأمر:

ينقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، ليبدأ بهذا النحو كما قال ابن مالك

في مستهلّ ألفيته النحويّة:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمّ حرف الكلم⁽³⁷⁾

وبرزوا في كلّ قسم من هذه الأقسام الثلاثة- الاسم والفعل والحرف- أقساماً أخرى يستقلّ كلّ واحد منها بمحدّدات، تستظلّ جميعها في أفياء قاسم مشترك يضمّها في الحدّ العامّ. "فالدّلالة في الحدّ كليّة، والمعنى عامّ غير محدّد، ثمّ يتّضح ويختصّ في كلّ صنف من الأصناف المدرجة ضمن الحدّ"⁽³⁸⁾.

ولا يقف الضّابط عند الدّلالة، "فكما ميّزوا بين الأصناف من حيث الدّلالة ميّزوا بينها من حيث الأبنية التي تتشكّل بها، والوظائف التي تؤدّيها، ولكنّهم كانوا على وعي بأنّ هذه الأصناف- وإن تمايزت واختلفت- تشترك في دلالة عامّة تجمعها في قسم واحد"⁽³⁹⁾.

لهذا السّبب قام النّحاة بوضع ضوابط لتمييز الأبنية. ويُعنى بها المحددات التي وضعها النّحاة ليميّزوا بين أقسام الكلام من أسماء وأفعال وحروف، وبين أقسام الواحد أحياناً⁽⁴⁰⁾. وتنقسم الضّوابط إلى قسمين: نحويّ وصرفيّ، "إلا أنّ النّحاة لم يفصلوا القول في أنواعها، فلم يميّزوا بين المحددات التي تعدّ ضوابط نحويّة، وتلك التي تعدّ ضوابط صرفيّة. ولكنّهم سردوها مختلطاً بعضها ببعض"⁽⁴¹⁾.

وهذا يضيف عبناً في عمليّة التوصيف الحاسوبيّ، إذ يحتاج الأمر إلى تجديد هذه الضّوابط، ابتداءً بالبنية الصرفيّة في وضعها مجرّدة، ثمّ بإعادة النّظر إليها في التّركيب. وهذا فيه خلط بين واضح بين الصّرف والنحو، ولا يُعني عن تعيين بعض الصّيغ المتماثلة المنتمية لأبواب عدّة مختلفة، وكذلك في تحديد الموقع الإعرابيّ الذي يحتاج بنية خاصّة من ناحية الجمود والاشتقاق⁽⁴²⁾.

وللوصول إلى توصيف فعل الأمر لا بدّ للولوج إلى أقسام الكلام عامّة، والأفعال خاصّة، حتى يصل مطاف التوصيف إلى هدف البحث- فعل الأمر-، وهذا يحتاج إلى سلسلة متكاملة متداخلة من الدراسات والأبحاث، وإلى فريق عمل متكامل، بل إلى عمل مؤسسيّ، ويبقى ما أطره نموذجاً مكتملاً للعديد من الدراسات والأبحاث في مضمار اللسانيات الحاسوبية.

وعند الخوض في دراسة الفعل يُرتأى تقسيمان له، وهما: تقسيم الفعل في المستوى الصّري، وتقسيم الفعل في المستوى النحوي.

ويعتمد تقسيم الفعل في المستوى الصري على ضبط الأبنية في صيغ محددة، ولهذه الصيغ الصرفية دلالات يتم على أساسها صوغ الكلمة وبنائها⁽⁴³⁾، وقد تناول النحاة الفعل بالدراسة الصرفية، فدرسوه من جوانب كثيرة أهمها: اشتقاقه، وأبنيته، وتصرفه، وجموده، وصحته، واعتلاله. اشتقاق الماضي والمضارع من الأفعال لا يعني موضوع البحث لأنها تقتصر على فعل الأمر، أما عن أبنية الفعل فقد قسم الصّرفيون الأفعال من حيث التجرد والزيادة إلى قسمين: ثلاثية- مجردة ومزيدة-، ورباعية- مجردة ومزيدة-، ويدرس البحث فعل الأمر الثلاثي المجرد. ويقسم الفعل من حيث التصريف إلى: جامد ومتصرف، وخصصت الدراسة لفعل الأمر المتصرف، ذلك كون الأفعال الجامدة محدودة ويمكن حصرها وإدخالها مباشرة للحاسوب، وهي: ليس، عسى، هلم، هات، نعم، بئس، حبّذا، أفعل، ساء، أفعل. ومن جانب مبنى الفعل من حيث الصحة والاعتلال، بيّنت أنواع الصحيح بأقسامه: السالم والمهموز والمضعف، كما عرضت توصيفاً كاملاً للأفعال المعتلة بصورها كافة: المثال والأجوف والناقص واللفيف بنوعيه المفروق والمقرون.

أما تقسيم الفعل من مستوى نحوي، فقد تناول النحاة دراسة الفعل من حيث: تقسيم الفعل زمنياً، والتّمام والتّقصان، والإعراب والبناء، والتعدي واللزوم، وطرق تعدية الفعل اللازم، وإسناده للضمائر.

فمن حيث التقسيم الزمني فقد اتّخذت "فعل الأمر" أحد الأقسام الزمنية موضوعاً رئيساً تطبيقياً لدراستي.

أما بالنسبة لتمام الفعل ونقصانه، فيقسم الفعل إلى: تام، وناقص. ولكون الدراسة التطبيقية متعلقة بفعل الأمر فهي تقف عند صيغة زمنية للفعل دون التأثير بتمامه ونقصانه، ذلك لتأثير تمام الفعل ونقصانه على ما بعد الفعل لوجود اسم وخبر للفعل الناقص دون التأثير

في الفعل نفسه. ومن اليسير حصر الأفعال الناقصة وحفظها في الحاسوب، وهي: كان وأخواتها، وأفعال القلوب، وأفعال التحويل، وأفعال المقاربة، والرجاء، والشروع. ومن حيث اللزوم والتعدية، فهما قسمان للفعل، ودراستهما تتطرق للفاعل والمفعول به وهذا خارج هدف البحث.

وفي إسناد الفعل للضمائر فقد بينت ما يطرأ على الفعل من تغييرات عند إسناده للضمائر كونه صحيحاً أو معتلاً بأشكاله كافة.

الفعل الثلاثي المجرد:

يتكون الفعل المجرد من ثلاثة حروف أصول، ترمز على الترتيب: (ف ع ل) حيث ف: الحرف الأول للفعل، ع: الحرف الثاني للفعل، ل: الحرف الثالث للفعل⁽⁴⁴⁾. وبعد أن يؤتى بهذا الأصل يضاف إليه ما تتميز به الصيغة، ونقصد بالصيغة ما يضاف إلى الأصل (الجزر) من حركات أو حركات وتضعيف أو حركات وإصاقات أو حركات وتضعيف وإصاقات⁽⁴⁵⁾. فإذا اقتصرت الإضافات على مجرد الحركات كانت الصيغة الناتجة مجردة، أما إذا اشتملت الإضافة التضعيف والإصاقات أو كليهما كانت الصيغة الناتجة مزيدة. والصيغ المجردة هي⁽⁴⁶⁾:

• فَعَلْ: ف ع ل مثال: كَتَبَ.

ول (فَعَلْ) ثلاثة أبواب للتصريف حسب مضارعه، وهي: فَعَلْ يَفْعَلْ، فَعَلْ يَفْعُلْ، فَعَلْ يَفْعُلْ.

• فَعِلْ: ف ع ل مثال: غَضِبَ.

ول (فَعِلْ) بابان للتصريف حسب مضارعه، وهما: فَعِلْ يَفْعِلْ، فَعِلْ يَفْعُلْ.

• فَعُلْ: ف ع ل مثال: كَبُرَ.

ول (فَعُلْ) باب واحد للتصريف حسب مضارعه، وهو: فَعُلْ يَفْعُلْ.

صيغ الأمر العامة:

الضمير	الفعل
--------	-------

أنتِ	إِفْ عَ لُ
أنتما (للمذكر)	إِفْ عَ لَ ا
أنتم	إِفْ عَ لُ و ا
أنتِ	إِفْ عَ لِ ي
أنتما (للمؤنث)	إِفْ عَ لَ ا
أنتن	إِفْ عَ لَ نَ

الصحة والاعتلال:

الفعل الصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة⁽⁴⁷⁾. وهو ثلاثة أقسام: سالم، ومهموز، ومضعّف.

الفعل الصحيح السالم: ما خلت أصوله من حروف العلة والهمز والتضعيف.

ف - و - ع - ل - و
 ف - ي - ع - ي - ل - ي
 ف - ء - ع - ء - ل - ء
 ع ≠ ل

مثل: درس، جلس.

الأمر من الصحيح:

أَفْعَلْ (عندما ع (المضارع) + (ـَ))

أَفْعُلْ (عندما ع (المضارع) + (ـُ))

أَفْعِلْ (عندما ع (المضارع) + (ـِ))

الضمير	ع (المضارع) + (ـَ)	ع (المضارع) = (ـُ)	ع (المضارع) = (ـِ)
أنتِ	إِفْ عَ لُ	أِفْ عُ لُ	إِفْ عِ لُ
أنتما (للمذكر)	إِفْ عَ لَ ا	أِفْ عُ لَ ا	إِفْ عِ لَ ا

أنتم	إِفْعَلُوا	أَفْعَلُوا	إِفْعَلُوا
أنتِ	إِفْعَلِي	أَفْعَلِي	إِفْعَلِي
أنتما (للمؤنث)	إِفْعَلَا	أَفْعَلَا	إِفْعَلَا
أنتن	إِفْعَلْنَ	أَفْعَلْنَ	إِفْعَلْنَ

مثل: اقرأ- ادريس، اجزم

الفعل الصحيح المهموز: ما كانت أحد أصوله همزة، سواءً أكانت الهمزة فاء الفعل، أم

عينه أم لامه.

ف=أ أو ع=أ أو ل=أ

مثل: أكل، سأل، قرأ.

الأمر من الصحيح المهموز:

أولاً: ف=أ

في (أكل، أخذ، أمر) الأمر = عُله⁽⁴⁸⁾

وهو شاذ، والقياس: أُوعَلْ

باقي الأفعال: يُعِلْ (مثال: أثر - إثير)⁽⁴⁹⁾

ع (المضارع) = (ع) الأمر = ائعل، مثال: ائلة⁽⁵⁰⁾

ع (المضارع) = (ع) الأمر = أُوعَلْ، مثال: أُوصَلْ (من أَصَلْ)⁽⁵¹⁾

ثانياً: ع=أ (حيث ع (المضارع) = (ع))

إفعل (القياسية) مثل: اسأل.

ع=أ (حيث ع (المضارع) = (ع) الأمر منه: أفعل، مثال: أرؤف

ع=أ (حيث ع (المضارع) = (ع) الأمر منه: إفعَل، مثال: ريس - يرئس - ارئس

ع=أ (حيث ع (المضارع) = (ع) الأمر منه: إفعَل، مثال: إئأس

ثالثاً: ل=أ

أَفْعَلٌ (حيث ع (المضارع) = َ) مثال: اِقْرَأْ

أَفْعُلٌ (حيث ع (المضارع) = ُ) مثال: اَهْنُؤْ

أَفْعِلٌ (حيث ع (المضارع) = ِ) مثال: اِجْلِسْ

الفعل الصحيح المضعف الثلاثي: ما كان عينه ولامه من لفظ واحد.

ع = ل، (حيث ع (المضارع) = ُ) الأمر: فَعْلٌ أو أَفْعُلٌ - إلا في مخاطبة جمع المؤنث:

أَنْتِ (أَفْعُلْنَ)

مثل: مُدِّ، اَمْدُدْ، اَمْدُدْنَ. فِرِّ، اَفْرِزْ، عَضِّ، اِعْضَضْنَ⁽⁵²⁾.

الضمير	ع (المضارع) = َ	ع (المضارع) = ُ	ع (المضارع) = ِ
أَنْتَ	فَعْلٌ	فُعْلٌ، أَفْعُلٌ	فَعِلٌ
أَنْتَما (للمذكر)	فَعَلَا	فُعَلَا	فَعَلَا
أَنْتُمْ	فَعَلُوا	فُعَلُوا	فَعَلُوا
أَنْتِ	فَعَلِي	فُعَلِي	فَعَلِي
أَنْتَما (للمؤنث)	فَعَلَا	فُعَلَا	فَعَلَا
أَنْتِ	أَفْعَلْنَ	أَفْعُلْنَ	أَفْعِلْنَ

الفعل الصحيح مهموز الفاء المضعف الثلاثي: ما كان فاءه همزة، وعينه ولامه من لفظ

واحد.

ف = أ، ع = ل

الأمر منه:

الضمير	الفعل (فَعْلٌ يَفْعَلُ)	الفعل (فَعْلٌ يَفْعَلُ)
أَنْتَ	أَوْعَلْ	إِثْعَلْ
أَنْتَما (للمذكر)	أُعَلَا	إِثْعَلَا
أَنْتُمْ	أُعَلُوا	إِثْعَلُوا

أَنْتِ	أُغَلِ ي	إِذْعَلِ ي
أَنْتِمْ (للمؤنث)	أُغَلِ ا	إِذْعَلِ ا
أَنْتُنَّ	أَوْغُلُنَّ	إِذْعُلُنَّ

مثال: أُؤَيَّبُ، أَبَا، إِثْلَفُ⁽⁵³⁾

الفعل المعتل: هو ما كان أحد أصوله حرف علة واو أو ياء.

ف = و ع = و ل = و

ف = ي ع = ي ل = ي

ويقسم الفعل المعتل إلى أربعة أقسام:

فعل معتل مثال، وفعل معتل أجوف، وفعل معتل ناقص، وفعل معتل لفييف.

الفعل المعتل المثال: ما كانت فائوه واو أو ياء.

ف = و أو ف = ي

مثل: وَقَفَ، يَمَسُ.

الأمر منه:

ف = و و (حيث ع (المضارع) = ُ) الأمر منه: أَوْ فُلْ

مثال: أَوْجُلْ

ف = و و (حيث ع (المضارع) = ِ) الأمر منه: عِلْ

مثال: صِلْ

ف = و و (حيث ع (المضارع) = َ) الأمر منه: فَعْ

مثال: ضَعْ

ف = و، ل = أ (حيث ع (المضارع) = َ) الأمر منه: إِيْعَلْ

مثال: إِيْبَأْ (من وبأ)

ف = ي (حيث ع (المضارع) = ُ)، وزن: (فَعَلْ يَفْعُلْ) الأمر منه: أَيُّ غُلْ

مثال: أَيْمَنُ

ف = ي (حيث ع (المضارع) = ُ)، وزن: (فَعْلٌ يَفْعُلُ) الأمر منه: أَوْ عُلُّ (تقلب الياء واوًا لوقوعها ساكنة بعد همزة مضمومة وذلك تسهيلًا للفظ)

مثال: أَوْسُرُ (من يَسُرُّ)

ف = ي (حيث ع (المضارع) = ِ) الأمر منه: اِيَّ عِ لُ

مثال: اِيْتِمُّ

ف = ي، ف = و (حيث ع (المضارع) = َ) الأمر منه: اِيَّ عِ لُ

مثال: اِيْقَظْ، اِيْجَعْ

ف = و، ل = أ (حيث ع (المضارع) = َ) الأمر منه: فَعَّ

مثال: طَأُّ

الفعل المعتل الأجوف: ما كانت عينه واوًا أو ياءً.

ع = ا (منقلبة عن واو) (حيث ع (المضارع) = ُ)

ع = ا (منقلبة عن ياء) (حيث ع (المضارع) = ِ)

ع = ا (منقلبة عن ياء) (حيث ع (المضارع) = َ) الأمر منه:

الضمير	ع منقلبة عن واو	ع منقلبة عن ياء، ع ِ	ع منقلبة عن ياء، ع َ
أَنْتِ	فُئْ	فِئْ	فَأْ
أَنْتِمْ	فُولَا	فِيَلَا	فَالَا
أَنْتُمْ	فُولُوا	فِيلُوا	فَالُوا
أَنْتِ	فُولِي	فِيلِي	فَالِي
أَنْتِنِ	فُئْنِ	فِئْنِ	فَأْنِ

مثال: فُئْ، فُولُوا، لِيْنُ، لِيْنُوا، بَاتِ، بَاتِنِ

ع = ي (حيث ع (المضارع) = ُ) الأمر منه: أَوْ فِ عِ لُ

مثال: اهْيُؤْ (من هَيُّؤْ)

ع=و، ف=أ (حيث ع (المضارع)=عَ) الأمر منه: اِفْعَلْ

الفعل المعتل الناقص: ما كانت لامه واواً أو ياءً.

ل=و (حيث ع (المضارع)=عُ)

ل=ي (حيث ع (المضارع)=عِ)

ل=ي (حيث ع (المضارع)=عَ)

الضمير	ل=و	ل=ي، عِ	ل=ي، عَ
أنتَ	أَفْعُ	إِفْعِ	إِفْعَ
أنتما	أَفْعُوا	إِفْعِيَا	إِفْعَيْا
أنتم	أَفْعُوا	إِفْعُوا	إِفْعُوا
أنتِ	إِفْعِي (من فَعَلَ يَفْعُلْ) أَفْعُلِي (من فَعَلَ يَفْعُلْ) مثال: أُسْهُوِي	إِفْعِي	إِفْعِي
أنتن	أَفْعُونَّ	إِفْعِينَنَّ	إِفْعَيْنَنَّ

مثال: دعا (أصله دعو) أَدْعُ، رمى (أصله رمي) اِرْمِ، اِسْعَ (من سعى)

وفي الفعل المعتل الناقص مهموز الفاء:

(حيث ع (المضارع)=عِ) الأمر المخاطب المفرد الغائب منه: اِفْعِ، اِبْعِ

مثال: اِئْتِ، اِئْتِ (من: أتى)

(حيث ع (المضارع)=عَ) الأمر منه:

الضمير	الفعل
أنتَ	فَ
أنتما	فِيَا

أنتم	فَوَا
أنتِ	فَيَا
أنتن	فَيَنَّ

مثال: رَ (من رأى)

الفعل المعتل اللفيف: ما اعتل فيه أصلان، وهو نوعان: مفروق ومقرون.

فاللفيف المفروق: ما اعتلت فاؤه ولامه.

ف=و أو ف=ي و ل=و أو ل=ي

بصيغة أخرى، حالات الفعل المعتل اللفيف المفروق أربع، وهي:

ف=و و ل=و

ف=و و ل=ي

ف=ي و ل=و

ف=ي و ل=ي

وبمراجعة باب الواو فصل الياء، وباب الياء فصل الواو في لسان العرب، وجدت أن حالة

واحدة فقط من الفعل الماضي اللفيف المفروق مستعملة في العربية، وهي:

ف=و، ل=ي (حيث ع (المضارع) = عِ)

مثل: وقى، وفي. الأمر منه:

الضمير	الفعل
أنتِ	عِ
أنتما	عِيَا
أنتم	عِوَا
أنتِ	عِي
أنتن	عِيَنَّ

وكذلك في:

و: ف=ي و ل=ي (حيث ع (المضارع) = _)

في كلمة واحدة وهي: يَدِي، وتعني: "أولى وأعطى براً ومعرفاً، ويدي: ضَعْف. ويدي من يده: ذهب يده ويبست وشلت. ويُقال: ماله يَدِي من يده أو من يَدِيه: دعاء عليه"⁽⁵⁴⁾.

ف=و، ل=ي (حيث ع (المضارع) = _) الأمر منه:

الضمير	الفعل
أنتَ	إِوَعْ
أنتما	إِوَعِيَا
أنتم	إِوَعُوا
أنتِ	إِوَعِي
أنتن	إِوَعَيْنَ

مثال: إَوْن (من وي)

اللفيف المقرون: ما اعتلت عينه ولامه.

ع=و أو ع=ي و ل=و أو ل=ي

بصيغة أخرى، حالات الفعل اللفيف المقرون أربع، وهي:

ع=و و ل=و

ع=و و ل=ي

ع=ي و ل=و

ع=ي و ل=ي

واستعمل في العربية حالتان للفعل اللفيف المقرون، وهما:

ع=و و ل=ي

ع=ي و ل=ي

حيث ع (المضارع) = عَ، ع (المضارع) = عَ

الضمير	ع = عَ	ع = عَ
أنتَ	أفَعِ	أفَعِ
أنتِ	أفَعِي	أفَعِي
أنتما	أفَعِيَا	أفَعِيَا
أنتم	أفَعُوا	أفَعُوا
أنتن	أفَعَيْنَ	أفَعَيْنَ

مثل: انو (من نوى)، احيي (من حيي)

وأورد في الجدول الآتي هذه الأفعال مرتبة مع معادلاتها بطريقة متسلسلة مرقمة، ذلك بهدف الاستفادة منها لاحقاً.

الجدول (١): معادلات الأفعال الصحيحة والمعتلة الثلاثية

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
المعتل المثال الراوي	الصحيح المهموز اللام	الصحيح المهموز العين	الصحيح المهموز الفاء المهموز اللام	الصحيح المهموز الفاء المضعف	الصحيح المهموز الفاء	الصحيح المضعف	الفعل الصحيح السالم

ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل	ف-و ع-و ل-و ف-ي ع-ي ل-ي ف-ء ع-ء ل-ء ع=ل
٩	١٠	١١	١٢	١٢	١٤	١٥	
المعتل المثال اليائي	المعتل الأجوف الواوي	المعتل الأجوف اليائي	المعتل الناقص الواوي	المعتل الناقص اليائي	المعتل الليفي المفروق	المعتل الليفي المقرون	
ف=ي	ع=و	ع=ي	ل=و	ل=ي	ف=و، ي ل=ي	ع=و ل=ي أو ع=ي ل=ي	

ويمكن تصنيف الأفعال في العربية حسب الصحة والإعلال إلى ثلاثين نوعاً⁽⁵⁵⁾ أوردتها في الجدول (٢):

الجدول (٢): أنواع الأفعال في العربية حسب الصحة والإعلال

الرقم	نوع الفعل	الرقم	نوع الفعل
١-	الصحيح السالم	٢-	الصحيح المضعف
٣-	الصحيح المهموز الفاء المضعف	٤-	الصحيح المهموز الفاء المهموز اللام
٥-	الصحيح المهموز الفاء	٦-	الصحيح المهموز العين
٧-	الصحيح المهموز اللام	٨-	المعتل المثال الواوي المضعف
٩-	المعتل المثال الواوي المهموز العين	١٠-	المعتل المثال الواوي المهموز اللام
١١-	المعتل المثال الواوي	١٢-	المعتل المثال اليائي المضعف
١٣-	المعتل المثال اليائي المهموز العين	١٤-	المعتل المثال اليائي
١٥-	المعتل الأجوف الواوي المهموز الفاء	١٦-	المعتل الأجوف الواوي المهموز اللام
١٧-	المعتل الأجوف الواوي	١٨-	المعتل الأجوف اليائي المهموز الفاء
١٩-	المعتل الأجوف اليائي المهموز اللام	٢٠-	المعتل الأجوف اليائي
٢١-	المعتل الناقص الواوي المهموز الفاء	٢٢-	المعتل الناقص الواوي المهموز العين
٢٣-	المعتل الناقص الواوي	٢٤-	المعتل الناقص اليائي المهموز الفاء
٢٥-	المعتل الناقص اليائي المهموز العين	٢٦-	المعتل الناقص اليائي
٢٧-	المعتل اللفيف المقرون المهموز الفاء	٢٨-	المعتل اللفيف المقرون
٢٩-	المعتل اللفيف المفروق المهموز العين	٣٠-	المعتل اللفيف المفروق

ويمكن الربط بين الجدولين (١) و(٢) لاستخراج المعادلات الخاصة للأفعال كما صُنفت في الجدول (٢) اعتماداً على المعادلات المشكّلة في الجدول (١)، والتي يجربها الحاسوب تلقائياً عند إدخال المعلومات في الجدولين إليه. مثل:

معادلات الأفعال الآتية:

المعتل المثال الواوي المهموز اللام

يتكون هذا الفعل من: المعتل المثال الواوي+ المهموز اللام

وعند العودة للجدول (١)، يسترجع الحاسوب المعادلات كما صنفنا فيه، فالمعتل المثال الواوي يشكل رقم (٦) ومعادلته: ف= و، والمهموز اللام يشكل رقم (٥) ومعادلته: ل= أ، بالتالي تتشكل معادلة المعتل المثال الواوي المهموز اللام، من تلك المعادلتين، فتصبح بالتالي: (ف= و) + (ل= أ).

مثال آخر: الصحيح المهموز الفاء المضعف

يتكون هذا الفعل من: الصحيح المهموز الفاء+ المضعف

وعند العودة للجدول (١) يسترجع الحاسوب المعادلات حسب ورودها في الجدول، والتي تشكل الأرقام: ٢+ ٣، فتكون المعادلة المشكّلة للفعل الصحيح المهموز الفاء المضعف هي: ف= أ + ع= ل

وأورد في الجدول (٣) الآتي أمثلة للأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة⁽⁵⁶⁾ مرتبة حسب الترتيب المشار إليه في الجدول (٢).

الجدول (٣): أمثلة للأفعال الثلاثية المجردة حسب أبوابها التصريفية

نوع الفعل	فعل	فعل	فعل	فعل	فعل	فعل
الصحيح السالم	نَصَرَ	ضَرَبَ	مَنَعَ	فَرِحَ	كَرَّمَ	حَسِبَ
الصحيح المضعف	مَدَّ	تَمَّ	بَحَّ	عَضَّ	حَبَّ	
الصحيح المهموز الفاء المضعف	أَمَّ	أَنَّ				
الصحيح المهموز الفاء المهموز اللام			أَثَأَ			
الصحيح المهموز الفاء	أَكَلَ	أَسَرَ	أَبَهَ	أَسَفَ	أَنْثَ	

	ضؤل	سئم	سأل	نأم		الصحيح المهموز العين
	جرؤ	ظمئ	بدأ			الصحيح المهموز اللام
		ودّ				المعتل المثال الواوي المضعف
		وئب		وَأد		المعتل المثال الواوي المهموز العين
	وضؤ	وطئ	وجأ			المعتل المثال الواوي المهموز اللام
ورث	وشك	وجل	وهب	وعد		المعتل المثال الواوي
		يرّ		يسّ		المعتل المثال اليائي المضعف
يئس		يئس				المعتل المثال اليائي المهموز العين
بيس	يتم	يقظ	ينع	يسر	يمن	المعتل المثال اليائي
		أود			آب	المعتل الأجوف الواوي المهموز الفاء
		هوء			باء	المعتل الأجوف الواوي المهموز اللام
	طول	عوج			قام	المعتل الأجوف الواوي
		أيس		آن		المعتل الأجوف اليائي المهموز الفاء
		شاء		قاء		المعتل الأجوف اليائي المهموز اللام
		غيد		باع		المعتل الأجوف اليائي
	أمو				أسا	المعتل الناقص الواوي المهموز الفاء
			جأى		مأى	المعتل الناقص الواوي المهموز العين
	سرو	رضى	زها		غزا	المعتل الناقص الواوي
		أذي	أبي	أتى		المعتل الناقص اليائي المهموز الفاء
		جئي	رأى			المعتل الناقص اليائي المهموز العين
		خشى	سعى	رمى		المعتل الناقص اليائي
				أوى		المعتل اللفيف المقرون المهموز الفاء

		قوي / حيي	شوى		المعتل اللفيف المقرون
			وأى		المعتل اللفيف المفروق المهموز العين
ولي		وحجي / يدي	وقى / يدى		المعتل اللفيف المفروق

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، أهمها:

١- مراعاة وزن الماضي الثلاثي (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ)، وأوزان المضارع وحركة عين المضارع، وتوصيفها للحاسوب للوصول إلى توصيف متكامل لفعل الأمر.

٢- الغرض من الدراسة وضع قاعدة عامة يمكن الارتكاز عليها لإتمام مشروع متكامل يهدف لتوصيف النحو عامة، ويمكن لمن جاء لاحقاً بناء قواعده على ما قد وصّف.

٣- الاهتمام باللسانيات الحاسوبية وحوسبة اللغة العربية بما يساعد على ترقية اللغة العربية وإسهامها في تحقيق مجتمع المعرفة، وتحديد مشروعات بحثية في هذا المجال.

٤- طموح الدراسة في تقديم نموذج يصلح أن يكون نواة لتوصيف أبواب النحو الأخرى، ويقتضي هذا العمل النظر في كتب النحو، لاستقصاء الصورة الكلية لفعل الأمر وتشعباته الدقيقة.

٥- إيجاد قاعدة بيانات لغوية رياضية بغرض تنفيذ اللغة حاسوبياً، أملاً في تزويد الحاسوب بمكّة أقرب ما تكون للحدس اللغوي لدى ابن اللغة، وصولاً لبث قدرة حاسوبية تميّز بين الخطأ والصواب، والجائز وغير الجائز في اللغة.

الحواشي والمصادر والمراجع:

(١) نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، نهاد الموسى، ص ٦١ وما بعدها.

(٢) مقدمة في اللسانيات، عيسى بهومة- عمان، ٢٠٠٥ ص ٢٣. وانظر: المرجع السابق، ص ٦٧.

(٣) اللسانيات "المجال والوظيفة والمنهج"، سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥ م، ص ٥٤٧-٥٤٩.

- (4) اللّغة العربيّة والحاسوب، دراسة بحثيّة، نبيل علي، تقديم: أسامة الخولي، مؤسّسة تعريب، الكويت، ١٩٨٨م، ص ٦٢.
- (5) المرجع نفسه، ص ١٠٢.
- (6) ندوة استخدام اللّغة العربيّة في تقنيّة المعلومات، يحيى مير علم - مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ج ١، ص ٦٨، ١٩٩٣م ١٥٢ - ١٦٧.
- (7) العربيّة في عصر المعلوماتيّة... تحديات عاصفة ومواجهة متواضعة، حسام الخطيب، مجلّة التعريب، المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ع ١٥٤، ص ٧٧. اللّسانيّات العربيّة، نماذج للحصيلة ونماذج للأفاق، تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، وقائع ندوة جهويّة، عبد القادر الفهري الفاسيّ - ط ١، منظمّة الأمم المتّحدة للتربيّة والعلوم والثّقافة، الرباط، ١٩٨٧م، ص ٢٦.
- (8) أسلوب معالجة اللّغة العربيّة في المعلوماتيّة، استخدام اللّغة العربيّة في المعلوماتيّة، يحيى مروان البوّاب، ومحمد الطيّان - المنظمّة العربيّة للتربيّة والثّقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦م ص ٢٥.
- (9) اللّغة العربيّة والحاسوب، ص ٢٥١.
- (10) المرجع نفسه، ص ٦٥.
- (11) عرض كتاب اللّغة العربيّة والحاسوب لنبيل علي، نهاد الموسى، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة الكويت، ع ٣٨٤، السّنّة ١٠، ١٩٩٠م، ص ٢٤٥.
- (12) العربيّة في عصر المعلوماتيّة، ص ٨٣.
- (13) انظر: الصحاح المسمى تاج اللّغة وصلاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، مادة (أمر). لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧، مادة (أمر).
- (14) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، - تحقيق: محمد عبد الكريم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥٣.
- (15) المصدر نفسه، ص ٥٤.
- (16) القاموس المحيظ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط ٦، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨، فصل الهمة، باب الرءاء.
- (17) المصدر نفسه، فصل الهمة، باب الرءاء.
- (18) المصدر نفسه، مادة (أمر).
- (19) أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، - تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، باب الهمة - مادة (أمر). وفي (الأصمعيّات) نسب البيت لعمرو بن الأسود، وجاء في الحاشية في ترجمة حياة الشاعر: لم نجد له ترجمة ولا ذكرًا إلا في هذا الموضوع. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك - الأصمعيّات: ديوان العرب، مجموعات من عيون الشّعْر، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف، ص ٧٩.
- (20) ديوان دريد بن الصمة، دريد بن الصمة الجشمي البكري ابن الصمة، - دار قتيبة، دمشق، ١٩٨١، ص ٦٧.

- (21) القاموس المحيط، ١٩/١.
- (22) أساس البلاغة، الزمخشري، ١٩ / ١.
- (23) المصدر نفسه، ١٩/١.
- (24) انظر: المطالع السعيدة، شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٦٢.
- (25) مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣١٨.
- (26) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي العلوي، تحقيق: الشريبي شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٠، ٢٨١/٣، ٢٨٢.
- (27) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي ابن عقيل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ٢٥/١.
- (28) معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩، ١ / ٤٤١، وانظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، تقديم: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٧، ٢ / ٢٢٥.
- (29) انظر: المعاني الثانية في الأسلوب القرآني، فتحي أحمد عامر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦، ص ١٠٦.
- (30) انظر: أساليب بلاغية، أحمد مطلوب - وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ١١٠ وما بعدها.
- (31) انظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٣، ١ / ٣١٣.
- (32) انظر: دراسات في القرآن الكريم، محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٩٥.
- (33) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
- (34) هود/ ٩٧.
- (35) علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، بسويي عبد الفتاح فيود - مؤسسة المختار، القاهرة، ١٩٩٨، ٢ / ٦٧.
- (36) قواعد الشعر، انظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٦.
- (37) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص ١٦.
- (38) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة التحويلية وتعبيرها، لطيفة إبراهيم التجار - رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢م، ص ٤٠.
- (39) المرجع نفسه، ص ٤١.
- (40) المرجع نفسه، ص ٤١.
- (41) المرجع نفسه، ص ٤٣.

- (42) النّظام الصّريّ، هدى آل طه، ص/٢٢
- (43) دلالات الأفعال ودورها في وصف الظاهرة النّحويّة وتعييدها، نسبية خميس الجبر - رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزّرقاء، ٢٠٠٣، ص ١٤.
- (44) انظر: شذا العرف، الحملاوي- ص ١٩
- (45) الفعل العربي وطرق معالجته بالحاسب الآلي، صلاح الدين حسنين- ص ٢٩٠
- (46) انظر: معجم تصريف الأفعال العربية، أنطوان الدحاح، ٣، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٢٥
- (47) المرجع نفسه، ص ١١
- (48) المرجع نفسه، ص ١٣٣-١٣٤.
- (49) المرجع نفسه، ص ١٥٣
- (50) المرجع نفسه، ص ١٧٥.
- (51) المرجع نفسه، ص ١٩٥
- (52) المرجع نفسه، ص ١٧٣
- (53) المرجع نفسه، ص ١٣٢.
- (54) لسان العرب، مادة (يدي).
- (55) انظر: إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي، مروان البواب وآخرون- ص ٢١٨
- (56) انظر: إحصاء الأفعال، ص ٢٢١ - ٢٤٠، حيث استمدت الأمثلة في الجداول المطروحة من الأمثلة الواردة في الكتاب المذكور.

References in Roman Script

1. Naḥw Tawsīf Jadīd fī Ḍaw' al-Lisāniyyāt al-Ḥāsūbiyya, Nihād al-Mūsā, p. 61 ff.
2. Muqaddima fī al-Lisāniyyāt, 'Īsā Barhūma, 'Ammān, 2005, p. 23; see also previous reference, p. 67.
3. al-Lisāniyyāt: al-Majāl wa-l-Wazīfa wa-l-Manhaj, Samīr Istītiyya, 'Ālam al-Kutub al-Ḥadīth, Jordan, 2005, pp. 547-549.
4. al-Lugha al-'Arabiyya wa-l-Ḥāsūb: Dirāsa Baḥthiyya, Nabīl 'Alī, preface by Usāma al-Khūlī, Mu'assasat al-Ta'rib, Kuwait, 1988, p. 62.
5. Ibid., p. 102.
6. Nadwat Isti'māl al-Lugha al-'Arabiyya fī Taqniyyat al-Ma'lūmāt, Yaḥyā Mīr 'Alam, Majallat Majma' al-Lugha al-'Arabiyya bi-Dimashq, vol. 1, p. 68, 1993, pp. 152-167.
7. al-'Arabiyya fī 'Aṣr al-Ma'lūmātiyya... Taḥaddiyāt 'Aṣifa wa-Muwājaha Mutawāḍi'a, Ḥusām al-Khaṭīb, Majallat al-Ta'rib, al-

- Markaz al-‘Arabī li-l-Ta‘rīb wa-l-Tarjama wa-l-Ta‘līf wa-l-Nashr, no. 15, p. 77; see also al-Lisāniyyāt al-‘Arabiyya: Namādhij li-l-Ḥaṣīla wa-Namādhij li-l-Āfāq, ‘Abd al-Qādir al-Fahrī al-Fāsī, UNESCO, Rabat, 1st ed., 1987, p. 26.
8. Uslūb Mu‘ālat al-Lugha al-‘Arabiyya fī al-Ma‘lūmātiyya, in Isti‘māl al-Lugha al-‘Arabiyya fī al-Ma‘lūmātiyya, Yaḥyā Marwān al-Bawwāb & Muḥammad al-Ṭayyān, ALECSO, Tunis, 1996, p. 25.
 9. al-Lugha al-‘Arabiyya wa-l-Ḥāsūb, p. 251.
 10. Ibid., p. 65.
 11. ‘Arḍ Kitāb al-Lugha al-‘Arabiyya wa-l-Ḥāsūb by Nabīl ‘Alī, Nihād al-Mūsā, al-Majalla al-‘Arabiyya li-l-‘Ulūm al-Insāniyya, University of Kuwait, no. 38, year 10, 1990, p. 245.
 12. al-‘Arabiyya fī ‘Aṣr al-Ma‘lūmātiyya, p. 83.
 13. See al-Ṣiḥāḥ al-Musammā Tāj al-Lugha wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabiyya, Abū Naṣr Ismā‘īl b. Ḥammād al-Jawharī, ed. Shihāb al-Dīn Abū ‘Amr, Dār al-Fikr, Bayrūt, Lebanon, 1998, entry “‘Amr”; and Lisān al-‘Arab, Jamāl al-Dīn Abū al-Faḍl Muḥammad b. Mukarram Ibn Manzūr, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1997, entry “‘Amr.”
 14. al-Ta‘rīfāt, ‘Alī b. Muḥammad al-Jurjānī, ed. Muḥammad ‘Abd al-Karīm al-Qāḍī, Dār al-Kitāb al-Miṣrī, Cairo, 1990, p. 53.
 15. Ibid., p. 54.
 16. al-Qāmūs al-Muḥīṭ, Majd al-Dīn Muḥammad b. Ya‘qūb al-Fayrūzābādī, 6th ed., Mu‘assasat al-Risāla, Bayrūt, 1998, chapter on hamza, section rā’.
 17. Ibid., same section.
 18. Ibid., entry “‘Amr.”
 19. Asās al-Balāgha, Abū al-Qāsim Jār Allāh Maḥmūd b. ‘Umar al-Zamakhsharī, ed. Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Bayrūt, Lebanon, 1998, entry “‘Amr.” See also al-Aṣma‘iyyāt, Abū Sa‘īd ‘Abd al-Malik b. Qarīb al-Aṣma‘ī, Dīwān al-‘Arab, ed. ‘Abd al-Salām Hārūn, 5th ed., Dār al-Ma‘ārif, p. 79.
 20. Dīwān Durayd b. al-Ṣimma, Durayd b. al-Ṣimma al-Jushamī al-Bakrī, Dār Qutayba, Dimashq, 1981, p. 67.
 21. al-Qāmūs al-Muḥīṭ, vol. 1, p. 19.
 22. Asās al-Balāgha, vol. 1, p. 19.
 23. Ibid., vol. 1, p. 19.
 24. See al-Maṭālī‘ al-Sa‘īda: Sharḥ al-Suyūṭī ‘alā Alfīyyatihi al-Musammā bi-l-Farīda fī al-Naḥw wa-l-Taṣrīf wa-l-Khaṭṭ, Jalāl al-Dīn

- al-Suyūṭī, ed. Ṭāhir Sulaymān Ḥamūda, al-Dār al-Jāmi‘iyya, Alexandria, 1999, p. 62.
25. Miftāḥ al-‘Ulūm, Abū Ya‘qūb Yūsuf b. Abī Bakr b. Muḥammad b. ‘Alī al-Sakkākī, ed. ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Bayrūt, 2000, p. 318.
26. al-Ṭirāz al-Mutaḍamman li-Asrār al-Balāgha wa-‘Ulūm Ḥaqā‘iq al-I‘jāz, al-Mu‘ayyad bi-llāh Yaḥyā b. Ḥamza b. ‘Alī al-‘Alawī, ed. al-Sharbinī Sharīda, Dār al-Ḥadīth, Cairo, 2010, vol. 3, pp. 281–282.
27. See Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyyat Ibn Mālīk, Bahā’ al-Dīn ‘Abd Allāh b. ‘Abd al-Raḥmān al-Hāshimī Ibn ‘Aqīl, ed. Īmīl Badī‘ Ya‘qūb, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyya, Bayrūt, 1997, vol. 1, p. 25.
28. Mu‘tarak al-Aqrān fī I‘jāz al-Qur‘ān, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, ed. ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī, Dār al-Fīkr al-‘Arabī, Cairo, 1969, vol. 1, p. 441; see also al-Itqān fī ‘Ulūm al-Qur‘ān, ed. Muṣṭafā Dīb al-Bughā, Dār Ibn Kathīr, Dimashq, 1987, vol. 2, p. 225.
29. See al-Ma‘ānī al-Thāniya fī al-Uslūb al-Qur‘ānī, Fathī Aḥmad ‘Āmir, Munsha‘at al-Ma‘ārif, Alexandria, 1976, p. 106.
30. See Asālīb Balāghīyya, Aḥmad Maṭlūb, Wakālat al-Maṭbū‘āt, Kuwait, 1980, p. 110 ff.
31. See Mu‘jam al-Muṣṭalahāt al-Balāghīyya wa-Taṭawwurihā, Aḥmad Maṭlūb, al-Majma‘ al-‘Ilmī al-‘Irāqī, Baghdad, 1983, vol. 1, p. 313.
32. See Dirāsāt fī al-Qur‘ān al-Karīm, Muḥammad Ibrāhīm al-Ḥifnawī, Dār al-Ḥadīth, Cairo, 1980, p. 195.
33. Ibid., p. 286.
34. Sūrat Hūd, verse 97.
35. ‘Ilm al-Ma‘ānī: Dirāsa Balāghīyya wa-Naqdiyya li-Masā’il al-Ma‘ānī, Bisyūnī ‘Abd al-Fattāḥ Fayūd, Mu‘assasat al-Mukhtār, Cairo, 1998, vol. 2, p. 67.
36. Qawā‘id al-Shi‘r, Tha‘lab (Abū al-‘Abbās Aḥmad b. Yaḥyā b. Zayd al-Shaybānī), al-Dār al-Miṣriyya al-Lubnāniyya, Cairo, 1996, p. 26.
37. Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyyat Ibn Mālīk, p. 16.
38. Dawr al-Binya al-Ṣarfīyya fī Waṣf al-Zāhira al-Naḥwiyya wa-Taḳīdihā, Laṭīfa Ibrāhīm al-Najjār, M.A. thesis, University of Jordan, ‘Ammān, 1992, p. 40.
39. Ibid., p. 41.
40. Ibid., p. 41.
41. Ibid., p. 43.
42. al-Nizām al-Ṣarfī, Hudā Āl Ṭahā, p. 22.

43. Dalālāt al-Af'āl wa-Dawruhā fī Waṣf al-Zāhira al-Naḥwiyya wa-Taḳ'īdihā, Nasība Khamīs al-Jabr, M.A. thesis, al-Jāmi'a al-Hāshimiyya, al-Zarqā', 2003, p. 14.
44. See Shadhā al-'Urf, al-Ḥamlāwī, p. 19.
45. al-Fi'l al-'Arabī wa-Ṭuruq Mu'ālajatihi bi-l-Ḥāsib al-Ālī, Ṣalāḥ al-Dīn Ḥasanayn, p. 290.
46. See Mu'jam Taṣrīf al-Af'āl al-'Arabiyya, Antwān al-Daḥdāḥ, 3rd ed., Maktabat Lubnān Nāshirūn, Bayrūt, 1996, p. 125.
47. Ibid., p. 11.
48. Ibid., pp. 133–134.
49. Ibid., p. 153.
50. Ibid., p. 175.
51. Ibid., p. 195.
52. Ibid., p. 173.
53. Ibid., p. 132.
54. Lisān al-'Arab, entry "Yadī."
55. See Iḥṣā' al-Af'āl al-'Arabiyya fī al-Mu'jam al-Ḥāsūbī, Marwān al-Bawwāb et al., p. 218.
56. See Iḥṣā' al-Af'āl, pp. 221–240, where the examples in the presented tables were drawn from this source.